الفصل الثالث

السياسة.. ليست بريئة!

- تنظيم القاعدة.. هل هو أكذوبة؟
- تصنيع الرأى العام.
- خباية الميديا على منظومة القيم فى المجتمع.
- بيت السياسة والإعلام.

obeikandl.com

obeikandl.com

تنظيم القاعدة.. هل هو أكذوبة؟

وكان طبيعياً أن تتجرع الإدارة الأمريكية غصص الفشل بعد افتضاح أمر هذه الأكذوبة.. لكنها وعلى طريقة (مداواة الجراح بجراح) روجت لأكذوبة أن تنظيم القاعدة هو الذى يحرك فصائل المقاومة العراقية فى بغداد والبصرة والنجف الأشرف وهى تريد بذلك أن تخلق موطئ قدم لأسامة بن لادن (وأعوانه) فى العراق، يبرر لاحقاً سحق رجال المقاومة العراقية، ولم لا أليسوا هم فى هذه الحالة – أعواناً وأنصاراً ومريدين للإرهابى الأول فى العالم (أسامة بن لادن).. وكان سخيفا هذا القول الكاذب من جانب أمريكا، لأنها تعمل على تفريغ المقاومة العراقية من معناها النضالى الرفيع، وتريد فى الوقت ذاته –أن تختزل- اختزالاً مُخلاً- كفاح الشعب العراقى الرافض للاحتلال- فى مجرد ردات فعل هوجاء تصدر عن فئات من فلول النظام السابق.

ولما بدا أنها لم تفلح فى إقناع العالم بهذه الأكذوبة على الرغم من تسريبها أنباء تنسب بعض عمليات المقاومة العراقية إلى تنظيم القاعدة خططت لعملية تفجير مقر الأمم المتحدة فى بغداد.. ثم نسبت ذلك عن عمد إلى المقاومة العراقية بغرض تشويهها من ناحية واستعداء باقى دول العالم ضدها من ناحية أخرى، وليس صعباً اكتشاف أن أمريكا تكذب للمرة الثالثة، لأننا وبحسب القاعدة الجنائية المعروفة لو بحثنا عن المستفيد الأول –إن لم يكن الوحيد- من اغتيال دور الأمم المتحدة فى العراق فسوف نؤمن أن أمريكا هى التى تقف وراء هذا الحادث لأنه يحقق لها هدفين: الأول أنه يقزم دور الأمم المتحدة فى العراق ويجعله قاصراً على تقديم مساعدات إنسانية فقط، ليكون –فى هذه الحالة- أشبه بدور عربة الإسعاف التى تهرع إلى مكان الحادث –أى حادث- لتقديم الغوث والإعانات.

ومعلوم أن سيرجيو دو ميللو الممثل الشخصى لأمين عام الأمم المتحدة الذى راح ضحية هذا الحادث كان يطمح إلى أن يلعب دوراً أكبر فى العملية السياسية

داخل العراق (وليس فقط فى العملية لإنسانية).. بل أن كوفى أنان نفسه كان يأمل أن تسمح الولايات المتحدة للمنظمة الدولية أن تلعب دوراً رئيسياً فى إعمار العراق ولو من قبيل حفظ ماء الوجه بعدما احتلت أمريكا العراق رغماً عنها، وإلغاء الشرعية الدولية التى تمثلها.

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن دولاً مؤثرة مثل فرنسا وروسيا والصين وألمانيا كانت تضغط لكى تتولى الأمم المتحدة عملية إعمار العراق جملة وتفصيلاً، أدركنا على الفور أن اغتيال دور الأمم المتحدة كان -منذ اللحظة الأولى- هدفاً أمريكياً وها هو يتحقق إلى حد كبير بتفجير مقر المنظمة لدولية فى بغداد.

الهدف الثانى هو تصوير المقاومة العراقية -بعد إلصاق تهمة التفجير بها -بأنها تمثل إرهاباً عراقياً يجب مقاومته دولياً، لأنه فى هذه الحالة سوف يكون هدفاً ضمن أهداف الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب التى وضعتها الولايات المتحدة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بدعم منقطع النظير من جانب حلفائها وخصوصاً الدول الأعضاء فى حلف الناتو.

أخطر ما فى هذا الأمر، أن الرئيس جورج دبليو بوش كان أول من استخدم تعبير "الإرهاب العراقى".. جاء ذلك فى خطابه الأسبوعى الذى أعقب حادث تفجير مقر الأمم المتحدة فى بغداد عندما شدد على ضرورة مطاردة الإرهاب فى كل مكان "وخصوصاً فى فلسطين والعراق".

ولتكريس هذه الأكذوبة وهذا المصطلح الذى صكه الرئيس بوش بنفسه (أقصد مصطلح الإرهاب العراقى) خرج علينا بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى فى العراق -وقتذاك- بتصريح رنان أكد فيه أن العراق -بعد حادث التفجير هذا- تحول إلى ساحة كبرى لمكافحة الإرهاب!.

وإذا علمنا أن الأبواق البريطانية والأمريكية فى داخل المنطقة العربية وخارجها دأبت على ترويجه، والإلحاح عليه لكى يملأ الأجواء ويصبح وكأنه شئ طبيعى، كان

لابد أن نستشعر الخطر المحدق ليس فقط بالعراق وإنما أيضاً بالمنطقة العربية ككل خصوصاً إذا توقفنا أمام ما كتبه الكاتب الأمريكى توماس فريدمان حول تحول العراق -فى أعقاب حادث التفجير إياه- إلى بؤرة جاذبة لجميع أشكال الإرهابيين والأصوليين الإسلاميين المعادين للولايات المتحدة. وهو يريد أن يحرّض قوات الاحتلال على اتباعه سياسة المحرقة، لأن دك العراق -كل العراق- بكافة أنواع السلاح، يصبح -والحالة هذه- من وجهة نظره -واجباً أمريكياً لأنه سيجهز ليس فقط على الإرهاب والإرهابيين ولكن أيضاً وربما هذا هو الأهم -على كل الرافضين للفكر الإمبراطورى الأمريكى الذى يريد أن يفرض سطوته على العالم فى القرن الحادى والعشرين.

باختصار أنها أكاذيب أمريكية تأتينا من كل المنافذ ضمن أكاذيب أخرى تحاول اقناعنا -بالقوة الجبرية- بأن حرب احتلال العراق- هى حرب تحرير وأن العراق والحالة هذه- لن يكون الولاية الـ٥٢ بعد إسرائيل -ضمن الولايات الأمريكية الخمسين، ولكن سيصبح واحة الديمقراطية فى العالم العربى، أو كما يقول (أو يكذب) فريدمان إن هذه الحرب تتعلق بقوى الغرب، وتدعمها الأمم المتحدة، وهى تهدف إلى الدفع بحكومات عربية أكثر نزاهة وانفتاحاً وتسامحاً.. بمعنى آخر أن "الأكاذيب الأمريكية" عارية ومفضوحة، بل ولها رائحة أصبحت تزكم الأنوف، لكن "أمريكا -سيدة العالم" تصر عليها، وتدأب على ترويجها على أنها حقائق كما يقول دونالد رامسفليد وزير الدفاع عبر وحدة التأثير الاستراتيجى التابعة لمكتبه فى البنتاجون مباشرة، والتى يجند فيها كتاباً ومفكرين من كل المشارب (والدول) لتقديمها إلى شعوبها على أنها حقائق لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها!.

يبقى أن نلفت الانتباه إلى أن الحرب الأمريكية ضد العراق لم تكن فى يوم من الأيام حرباً عسكرية فحسب وإنما هى حرب إعلامية أيضاً والدليل على ذلك ما كشفه كتاب صدر حديثاً فى أمريكا بعنوان أسلحة الخداع الشامل حول دور شركات الدعاية والإعلان (والإعلام) فى السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصاً بين

العرب والمسلمين. فهو يتحدث مثلاً عن شركة "راندوم" للعلاقات العامة، وينقل عن صاحبها جون راندوم قوله أن القوات الأمريكية وحلفاءها حين دخلت إلى الكويت بعد هزيمة الجيش العراقى فى عام ١٩٩١، فإنها قوبلت بأعداد كبيرة من الكويتيين يلوحون بالأعلام الأمريكية التى ملأت شاشات التليفزيون، ولم يعرف أحد أن شركة "راندوم" هى التى سربت تلك الأعلام مسبقاً، لإضفاء جو احتفالى على مشهد الدخول، وكان ذلك فى إطار عقد وقعته الشركة فى وقت سابق مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وقد تحدث صاحب الشركة عن عقد مماثل وقعه مسئولو البنتاجون قبل غزو العراق، لكنه رفض الحديث عن مضمونه، باستثناء إشارته إلى أن العراقيين لم يكرروا "لقطة" رفع الأعلام الأمريكية عند الدخول إلى بغداد.

ذكر الكتاب أيضاً أنه بعد حرب الخليج الثانية، وقعت المخابرات المركزية (سى.آى.أيه) عقداً مع شركة راندوم لتنظيم المعارضة العراقية للرئيس صدام حسين، قيمته عشرة ملايين دولار، وكان مدير الشركة هو الذى شكل "المؤتمر الوطنى" واختار اسمه، وهو الذى عين السيد أحمد جلبى (عضو مجلس الحكم الانتقالى) رئيساً للحزب، وخلال الحرب وقعت الشركة عقداً آخر مع المخابرات المركزية لتوزيع أخبار مغلوطة عن الحرب، وتصوير أفلام تليفزيونية دعائية تسوغها وتخدم أهدافها، وكانت الشركة ذاتها قد وقعت عقداً مع البنتاجون قبل الإطاحة بنظام طالبان فى أفغانستان قيمته ثلث مليون دولار لتأسيس وكالة أنباء أفغانية تبث أخباراً مُحرّفة وغير صحيحة عما يجرى على الأرض.

من المعلومات المثيرة فى المشهد العراقى أن إسقاط تمثال الرئيس السابق صدام حسين –الذى طافت صورته حول العالم- كان من إخراج وترتيب شركة راندوم، التى حشدت لذلك الغرض ١٢٣ شخصاً هللوا للسقوط وصفقوا له، وكان بعضهم من أعضاء "المؤتمر الوطنى" الذين قدموا من الولايات المتحدة بصحبة السيد أحمد جلبى!.

تحدث الكتاب أيضاً عن شركة "بنادور" للعلاقات العامة، وصاحبتها التى وقعت عقداً مع مجموعة من معاهد ومراكز البحوث التى تؤيد غزو العراق لتنسيق ظهور الخبراء فى القنوات التليفزيونية وأمام الكونجرس للهجوم على سوريا وإيران، وتحذيرهما من ضربات أمريكية عنيفة.

هناك أيضاً شركة "شاندويك" للعلاقات العامة، ومديرها جاك ليسلى، صديق بوش، وصاحب فكرة إنشاء منصب جديد هو "مساعد وزير الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة" أى للعلاقات العامة، لكسب المسلمين إلى جانب الحرب ضد الإرهاب، وهى الشركة التى تقف وراء الحملة الإعلامية فى الصحف الغربية والعربية لتعبئة الرأى العام لصالح استمرار تلك الحرب وتوسيع نطاقها!.

"تصنيع" الرأى العام:

نعم "الرأى العام" هذا البحر الهادر من الكتل البشرية يمكن التحكم فيه، وتشكيل توجهاته وصبه فى قوالب معدة سلفاً. أى يمكن "تصنيعه بمواصفات محددة. كحال أى سلعة قبل عرضها فى الأسواق: وهناك تقنيات شتى يبرع فى استخدامها واستئناسها رجال السياسة فى العالم بحيث تضمن له (رأياً عاما) سلساً ومطيعاً وجاهزاً لتصديق كل ما يقال من أكاذيب، وأضاليل.

لست أنكر أن هذه العبارة النظرية الأكاديمية التى يرددها دائماً علماء الإعلام والرأى العام فى كتاباتهم قفزت إلى ذهنى عندما تابعت كغيرى تفاصيل الفضيحة التى فجرتها لوس أنجلوس تايمز حول قيام الجيش الأمريكى فى العراق بدفع أموال سرية إلى صحف عراقية مقابل نشر مقالات كتبها عسكريون لتلميع صورة الاحتلال وإظهار الإيجابيات والتحولات الديموقراطية التى أحدثها فى الساحة العراقية و'لهدف الأبعد بالطبع هو إخفاء المجازر والمآسى التى يتعرض لها الشعب العراقى على أيدى جنود الاحتلال! وللإنصاف يجب أن نذكر أن البيت الأبيض قد أبدى انزعاجه لهذا الأمر، واستدعى مسئولين فى وزارة الدفاع (البنتاجون)

لاستجوابهم واستجلاء الحقيقة لأنه اعتبر هذه الواقعة فى حال ثبوتها طعنه فى ظهر أمريكا التى تبدو متناقضة، فهى تتحدث عن ريادتها فى الدفاع عن حرية الرأى والصحافة ثم فى الوقت ذاته تسمح لعسكرييها بالتدخل لتضليل الرأى العام وتزييف الحقائق وتقديم الأكاذيب على أنها الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه!. وقد يسفر هذا الاستجواب عن شئ وقد لا يسفر لكن الثابت أن التحكم فى الرأى العام هو لعبة قديمة – جديدة فمن يصدق أن تفجيرات يوجوسلافيا التى حصدت آلاف الضحايا جاءت باسم الحرية والعدالة وخدمة القانون!.

ومن منا يعرف – ولو جزءاً يسيراً – مما حدث أثناء الحرب الأمريكية على أفغانستان.. فالثابت عملاً أن احتكار أمريكا للساحة الإعلامية إبان هذه الحرب دفن كل الحقائق، ولم نعرف إلا ما أرادت أمريكا أن نعرفه عن هذه الحرب!.

وها هو (وولتر ساكسون) مالك شبكة C.N.N يذكر أنه طلب من صحفييه عدم التركيز على أخبار الضحايا المدنيين أثناء اندلاع الحرب الأفغانية وطالبهم بإبراز (أو فبركة) الأخبار التى توضح أن حكومة طالبان هى المسئولة عن هذه الحرب وأوصى بأن يعقب أى صورة عن أفغانستان أو باكستان تعليق يقول: أن طالبان تؤوى إرهابيين مسئولين عن موت أكثر من خمسة آلاف شخص! أنها تقنية التزييف التى تفشى معلومات مغلوطة ومتناقضة بطريقة مغلفة تختفى بين ثناياها – بل تضيع تماماً – المعلومات الصحيحة.. والشئ نفسه حدث حول تدخل حلف الناتو فى البلقان والذى تم تصويره – إعلاميا – على أنه المنقذ بينما الحقيقة الغائبة هى أن الناتو – نفسه – هو الذى ارتكب جريمة الجرائم فى البلقان: "التطهير العراقى!!.

..وكم كان صائباً وزير خارجية ألمانيا السابق (يوشكا فيشر) عندما قال فى صحوة ضمير نادرة: عندما سنعرف الحقيقة، سوف نندهش كثيرا أنها أشد قسوة مما يمكننا تحمله.

.. والحق أن الرأى العام – على ضخامته – وعظيم تأثيره إلا أنه يكاد يكون طفلا ساذجا يمكن (التغرير به) وتضليله على أيدى شركات كبرى تتخصص فى هذا الشئ (لا فى غيره) فيذكر كتاب فرنسى بعنوان: أسلحة التضليل الشامل أن هناك شركات للعلاقات العامة وظيفتها أن تبيع الوهم للمواطنين وبعضها تربطها صلات وعقود بأجهزة المخابرات الأمريكية تخول لها حق توزيع الأخبار المغلوطة عن الحرب وتصوير أفلام تليفزيونية دعائية تصوغها وتخدم أهدافها.. حدث هذا فى أفغانستان عندما احتكرت إحدى الشركات بث أخبار الحرب دون منازع، كما حدث فى العراق وكلنا يذكر أن مشهد إسقاط تمثال صدام حسين فى قلب بغداد كان مسرحية من إعداد وإخراج إحدى هذه الشركات التى قامت بتعبئة أكثر من ١٠٠ شخص لكى يكونوا جاهزين للتصفيق وكان من بينهم ويا للعجب أناس يحملون عضوية مجلس الحكم الانتقالى فى العراق.

النتيجة المؤلمة فى كل هذا أن الرأى العام هو الضحية دائما حيث تنفق مئات الملايين من الدولارات لإحكام القبضة عليه.

وفى حقيقة الأمر، إن ما نسمعه عن "وقائع" شراء صحف وكتاب (من كل لون وصنف) بغرض توجيه الرأى العام وحشو (رأسه) بأفكار ورؤى بعينها هو أمر بات لكثرة تكراره مألوفاً ولا يدعو للدهشة أو الغرابة على الرغم من أنه يدخل فى ضمن ما يسميه ناعوم تشوميسكى عمليات النصب المالى والمعنوى.

فقديما عندما استقر فى عقل زعيم النازية (هتلر) أن ألمانيا لن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية إلا بغزو الدول القريبة منها لم يتورع عن اختلاق أكذوبة أن بولندا اعتدت على ألمانيا وكان على وسائل الدعاية التابعة له أن تتكفل بالباقى من ترويج وإلحاح، وتزييف وتقديم الأكاذيب على إنها حقائق.

وحال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى (اليوم) يدعو للتساؤل فلقد اعترف بأنه أسس مكتباً يشرف عليه بنفسه لا مهمة له سوى تزييف الحقائق وبثها

على الكوكب الأرضى قاطبة. وهناك وحدة تعرف باسم وحدة التأثير الاستراتيجى ميزانيتها عشرات الملايين من الدولارات وتتعاون مع جهاز الـ C.I.A وتتعامل مع صحفيين وكتاب فى الشرق الأوسط فتعطيهم رسائل صحفية وتعليقات وتمدهم بالمعلومات التى تتوافق مع أمنيات ورغبات الإدارة الأمريكية وتفضيل الخيارات الخاصة بالسياسة الأمريكية فى بلادهم مقابل منح دراسية أو رواتب شهرية تصل إليهم بطرق خفية حتى لا يفتضح أمرهم ولضمان ولائهم وانحيازهم التام لكل الطروحات الأمريكية وتقوم وحدة التأثير الاستراتيجى "بتسريب معلومات تبتلعها الصحافة الأمريكية والعالمية لخدمة المصالح الأمريكية.

وليس خافيا على الكبير والصغير أن المستهدف أولا وأخيرا هو الرأى العام المفترى عليه (فى هذه الحالة).

.. ولكى تكتمل رؤيتنا حول حالات التضليل التى يتعرض لها الرأى العام تجدر الإشارة فى عجالة إلى اعتراف آخر (زلزل أصحاب دراسات الرأى العام فى العالم).. وصاحبه هو الشاب الأمريكى بنجامين فاندر فورد الذى قال انه فبرك عملية قطع رأسه ووزعها فيديو من خلال شبكة الإنترنت ولأنه بارع فى برمجة ألعاب الكمبيوتر فلقد استخدم أحدث التقنيات وصور نفسه جالساً على كرسى فى غرفة مظلمة ويداه خلف ظهره وهو يرتعد ويهتز للأمام والخلف وكأنه رهينة مذعورة.

أخيراً، وبعد هذه الاعترافات الموجعة هل يجد المواطن العادى متسعا من الوقت وسط انشغالاته الحياتية المتلاحقة ليسأل نفسه: هل كل ما يبلغه من أنباء "صحيحاً" وهل كل ما يشاهده عبر الشاشات حقائق لا أكاذيب.

جسد "مارد".. و"عقل" طفل!

طرح أحد مراكز الأبحاث والدراسات السياسية فى باريس السؤال التالى: ما هى مدى مصداقية البيانات (المنسوبة إلى جماعات إسلامية فى العراق وأفغانستان)، التى نقرأها على مواقع "النت" المختلفة، أو التسجيلات الصوتية المنسوبة لـ "المدعو" أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ؟

وشكك المركز (فى واحدة من حلقاته النقاشية) فى هذه التسجيلات أو البيانات، مشيرا إلى الطفرة التقنية الهائلة التى حدثت فى فروع المعلوماتية والصوتيات والكمبيوتر بحيث يعدو أمر فبركة صوت أو صورة أمراً فى غاية السهولة.

وبعد أن سرد شهادات لكبار المحللين و "العلميين" ترجح كفة "التشكيك" فى كل هذه المواد المدسوسة عبر وسائل الميديا المختلفة، أرتكز على اعتراف خطير (لم تهتم به الصحافة العربية إلا فى أضيق الحدود) لشاب أمريكى يدعى "فان فورد" (٢٢ عاما من سان فرانسيسكو)، أكد فيه أنه قام بفبركة شريط فيديو مدته ٥٥ ثانية لواقعة قطع رأسه مع أن ذلك لم يحدث قط.

وأوضح أنه هيأ الأجواء الكاملة لكى يبدو الأمر صحيحا وطبيعيا، فجلس على كرسى فى غرفة مظلمة ويداه خلف رأسه وهو يرتعد ويهتز للأمام وللخلف وكأنه رهينة مذعورة: وذكر أنه استخدم تقنية (عادية) فى تصوير هذه الواقعة على الكمبيوتر عبر برنامج خاص لتخفيض جودة الفيلم حتى يبدو الأمر حقيقيا.

وخلصت حلقة النقاش البحثية فى باريس إلى نتيجة مهمة، هى ضرورة أن نشكك فى كل ما قيل – أو يقال – حول أحداث أفغانستان والعراق لأن الإدارة الأمريكية لم تترك كبيرة أو صغيرة إلا وأعدت لها العدة، خصوصا تشكيل الرأى العام (بفلترة) كل ما يبث إليه عبر وسائل الميديا بحيث لا يسمح إلا بالأخبار أو التعليقات أو الوقائع التى تبرئ الساحة السياسية الأمريكية من أى إدانة، وإذا لم تتوافر الأخبار، فليس هناك ما يمنع من اختلاقها أو فبركتها.

وأنهى المركز هذا النقاش الذى شارك فيه باحثون فى علوم الاتصال والسياسة والعلاقات الدولية والعلوم السلوكية، مشددا على أن صناعة الرأى العام أسهل كثيرا من صناعة الزبادى أو البسكويت!.

الشفافية الغائبة :

وبإسقاط هذه النتيجة البحثية المؤلمة (خصوصا لدعاة المصداقية والشفافية) على الوقائع والأحداث التى ازدحمت بها الأجندة الإقليمية والدولية فى عام ٢٠٠٤، الذى يوشك على الانتهاء سنكتشف بحق أننا ضحايا "أكاذيب" و"دعاوى" و"فبركات" لم تطلقها أمريكا عبثا، وإنما جاءت وفق خطة محكمة تستهدف إظهار أمريكا فى صورة (الحمل الوديع) الذى تعرض كغيره لضربات إرهابية (أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وهى فى كل الجرائم التى ترتكبها أفغانستان والعراق ليست سوى دولة جريحة تقتص لكرامتها! أو أنها دولة الخير والإحسان التى أسقطت نظام طالبان (الذى أوجدته ودعمته فى البداية) لتحول أفغانستان إلى جنة على الأرض.. ومزقت العراق إربا إرباً، وفصلت أجزاءه عن بعضها البعض لتجعله – بحسب زعمها – جنة الديموقراطية فى الشرق الأوسط.

هى مجرد دعاوى روجتها بإلحاح إعلامى مكثف حتى باتت عند البعض أشبه بالثوابت "الحقائق" التى لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها.

والدليل على ذلك أن أحد الجنود أجاب عن سؤال تلفزيونى: ما الذى جاء بك إلى العراق؟ بقوله: جئت لأقتص لبلدى التى خطط صدام حسين فى الاعتداء على برجيّها!

دعاوى وأكاذيب :

ومعنى ذلك أن الحقائق لا تزال غائبة – بفعل فاعل – وليس بطريق المصادفة، فالجميع يعلمون حق العلم أن الاتهامات التى وجهتها أمريكا للنظام العراقى السابق والتى تحدث عنها كولين باول وزير الخارجية الأمريكية فى جلسة علنية أمام الأمم المتحدة ليست ‘إلا أضغاث أحلام، وبرغم ذلك عندما أجرى أحد مراكز قياسات الرأى استطلاعا شعبيا ثبت أن ٥٨٪ من الشعب الأمريكى لا يزال يعتقد أن بالعراق أسلحة دمار شامل!!

بكلمة أخرى: إن "أحداث العراق شأنها فى ذلك شأن باقى الأحداث، هى – فى جانب كبير منها أحداث صناعية (وليست طبيعية) بمعنى أن وقائعها جرت بشكل مخطط له سلفا لكن يتم تصويرها لـ (الرأى العام المسكين) على أنها جرت بشكل تلقائى لا يحكمها سوى المنطق الطبيعى للأحداث، وهذا غير صحيح.

وتكشف بعض الوقائع – فى جلاء – عن أن إغراق الساحة بأخبار معينة، لا يأتى – كما قد يظن البعض – من منطلق أريحية أو كرم حاتمى من صاحب (أو مدير) الوسيلة الإعلامية المرئية أو المسموعة أو المكتوبة، كما لا يأتى لحرص الأخير على حق المتلقى فى أن يعرف وإنما يكون الهدف هو تغطية حدث بكم من الأخبار فتتوه الحقيقة.

أفضل مثال على ذلك السؤال الذى طرحته وسائل الإعلام الأمريكية و(الغربية) بعد الاحتلال الأمريكى لنيكاراجوا فى عام ١٩٨٨ هو: هل تؤيد التدخل الأمريكى العسكرى أم تدينه أم ترفضه؟.

ثم تعمدت أن يتم شغل الرأى العام بأسئلة أخرى كثيرة يجد المواطن العادى نفسه فى النهاية يميل إلى فكرة تكريس الديمقراطية فى نيكاراجوا، متخليا عن رفضه لفكرة احتلال أمريكا نيكاراجوا.

الجنة الموعودة:

إنها صورة مطابقة لما نعاصره اليوم فى العراق.. فبعد واقعة الاحتلال بدأت الميديا الأمريكية تتحدث عن الجنة الديمقراطية الموعودة فى العراق، وإجراءات الانتخابات التشريعية والرئاسية.. وقبلها تحدثت – كذباً – عن مسرحية نقل السلطة وانتهاء الاحتلال بتغيير المسمى من قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسية.

وبينما تلوك وسائل الميديا هذه المسميات ليل نهار، ومع تزايد أعمال العنف وسقوط ضحايا والخوف من انفلات أمنى يؤدى إلى وقوع حرب أهلية فى العراق، بدأ الرأى العام العربى والدولى يميل إلى فكرة غير صحيحة، وهى أن بقاء القوات

الأمريكية بات ضرورة أمنية وسياسية.. ونسى الجميع واقعة الاحتلال، كما كان الحال فى أحداث نيكاراجوا.

وفى هذا الإطار، يجب أن نتذكر أن أمريكا فى تعاملها مع الرأى العام الدولى، تنطلق من قناعة مؤداها أن "الموجود الوحيد" على الساحة الدولية هو الإرادة الأمريكية.. وإذا حدث تعارض مع الكتل البشرية (التى تعتبر قوام الرأى العام) فلابد من تعديلها والتلاعب فى عقولها لكى تكون سلسة القياد.

ولبلوغ ذلك لا تتردد أمريكا فى إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتغيير صورة أمريكا فى أذهان الآخرين.. فاستحدثت إدارة بالخارجية الأمريكية تعرف باسم دبلوماسية العلاقات العامة، مهمتها تبييض وجه أمريكا، خصوصا فى مواجهة موجات الكراهية المتصاعدة التى طبقت الآفاق باعتراف الأمريكان أنفسهم.

يبقى أن نستمع إلى نصيحة قدمها لنا طواعية – فى هذا الخصوص – وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر يقول فيها: لابد أن نثق فى أن كل ما يقال حولنا من أخبار ليس دقيقاً. وعندما سنعرف يوما الحقيقة، سوف نندهش كثيراً، لأنها ستكون أشد قسوة مما يمكنا تحمله!

جناية الميديا على منظومة القيم فى المجتمع:

ليس من شك فى أن المجتمع المصرى قد تعرض – ربما فى الربع قرن الأخير – إلى ما يمكن أن نسميه "هجمة" من نوع شرس استهدفت قيمه وجملة من سلوكياته وقناعاته التى عرفت عنه منذ فترات زمنية ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ. لكن – وحتى لا نجافى الموضوعية، ويأخذنا شطط فى إصدار أحكام صعبة نسارع بالقول إن المجتمع المصرى – شأنه فى ذلك شأن باقى المجتمعات – لا يعيش فى جزر معزولة أو تفصله عن غيره من المجتمعات حوائط وأسوار، وإنما هو جزء من "كل" يطرأ على ما يطرأ على هذا "الكل" من متغيرات وتحولات، وتضربه أمواج متلاطمة قادمة هذه المرة من الشمال حيث الحضارة الغربية (فى صورتها الأمريكية) التى يؤكد

فوكوياما أنها الصورة المانعة الكاملة والشاملة والتى ستكون – والحالة هذه – الصفحة الأخيرة فى تاريخ الإنسانية.

على أية حال يصبح السؤال الذى لا مهرب منه، الذى يمثل مقدمة طبيعية لأى حديث عن المجتمع المصرى هو: فى أى عقد نعيش نحن؟ وما هى القيم السائدة فيه ثم ما هى طبيعة القوى المتسيدة أو الحاكمة؟.

إجمالاً يمكن أن نقول كنوع من الإجابة إن ثمة حكومات خفية تدير هذا العالم لحسابها:

– الحكومة الأولى هى حكومة سياسية، تنفرد بالقرارات الفاصلة وتجسدها آليات مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، التى تحركها أمريكا كما يحرك المرء الخاتم فى إصبعه. وقد طرحتها واشنطون "قوة مسيطرة" تدير دفة العالم بعد أن تعمدت تهميش دور الأمم المتحدة وجعلته أشبه ما يكون بدور عربة إسعاف أقصى ما تستطيع أن تقوم به هو أن تهرب إلى مكان الحادث لإسعاف المصابين بمعنى آخر لقد اختزلت واشنطن دور المنظمة الأممية العالمية فى مجرد دور إنسانى ومن ثم ظل دور الرقيب السياسى – على الأقل حتى لا أقول دور الحاكم – شاغراً لتندفع إليه لاحقاً مجموعة الدوال الثمانى الصناعية الكبرى كى تجلس فى مقعد القيادة وليس فقط فى مقعد الرقيب.

– الحكومة الخفية الثانية هى حكومة اقتصادية تمثلها ثلاث منظمات هى: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وكلها أدوات فى يد واشنطن تحقق بها مآربها السياسية والاقتصادية (وتشرعن) بها أطماعها ومخططاتها. ولقد تابعنا قبل فترة إصرار أمريكا على أن يتولى رئاسة البنك الدولى نائب وزير دفاعها بول وولفتير، ليصبح البنك الدولى تحت الرئاسة الأمريكية مجرد مكتب تابع لجورج دبليو بوش ، يديره من مقعده فى البيت الأبيض بواشنطون.

– الحكومة الخفية الثالثة هى حكومة إعلامية تنطلق فلسفتها من مقولة أن من

يملك المعلومة يملك العالم. وتمثلها كبريات وكالات الأنباء التى تحتكر المعلومات وتتدفق منها لاحقا بعد عمليات "فلتره" دقيقة لتنساب فى قنوات الميديا جميعا المسموعة والمرئية والمقروءة. ولأن هذه الحكومة الثالثة (أقصد الحكومة الإعلامية) هى ما تعنينا هنا، فمن المهم أن نلفت الانتباه إلى نقطتين أساسيتين: الأولى أن أمريكا ترى أنها سيدة العالم بلا منازع (خصوصا بعد سقوط حائط برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفيتى، وانفرادها بالقرار الدولى) وهى التى تقف وراء هذه الحكومات الثلاث وتحركها (وتحرك العالم بالتبعية) مثل الماريونيت، وهذه العبارة ليست لى وإنما هى لكاتب فرنسى شهير يدعى جاك أتالى كان مستشارا للرئيس الفرنسى السابق فرانسوا متران، وضعها فى كتاب له بعنوان "اليهود والعالم والفلوس". أما النقطة الثانية فتتعلق بعنوان المرحلة التى نعيشها "العولمة"، والذى يعنى – ضمن ما يعنى – أن قادة العالم الحقيقيين ليسوا رجال السياسة الذين نراهم يتحدثون هنا وهناك، ويطلقون نظريات ويرفلون فى كل وقت وحين فى حلل ومظاهر السلطة السياسية وإنما هم الذين يسيطرون على مجموعات الميديا الإعلامية ويمسكون بخيوط الاتصالات وصناعة المعلوماتية.

وهذه الحكومة الخفية، (الحكومة الإعلامية) لا تكترث لنقاش حول الديمقراطية ولا يعنيها – من قريب أو من بعيد أمور الانتخابات فى العالم، بمعنى آخر: أنها لا تشغل نفسها سوى بشىء واحد هو أن تحكم قبضتها على كوكب الأرض وتتلاعب فى العقول بما تبثه أو تحجبه من معلومات انطلاقا من مقولة يمارسها الإعلاميون فى الغرب ليل نهار وهى أن الروايات عندما تردد نفس الشىء بشكل متواتر فإن الكذب يمر فى التاريخ ويصبح حقيقة.

هذا ما آمن به اليهود مثلا إيمانا راسخا فروجوا ما شاءوا من الأكاذيب حول "الهولكوست" وألحوا فى ذلك إلحاحا منظماً حتى باتت هذه الأكاذيب حقائق، ومن يعترض عليها يوضع فى القفص متهما بالعداء للسامية!!. وهو الأسلوب ذاته الذى انتهجته واشنطن لتخلق مبررات غزوها للعراق مثل أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة

دمار شامل، وأكذوبة أنها تريد الديمقراطية للعالم العربى، لتخفى بها مطامعها، التى تفضحها بجلاء مخططات مشروعها الاستعمارى المعروف باسم الشرق الأوسط الكبير. والحق أن واشنطن الطامحة إلى أن يكون القرن الحادى والعشرون قرنا أمريكيا صرفا ترتكز فى كل تحركاتها من خلال الحكومة الإعلامية. فهى لا تخش القادة أو النظم فى العالم وإنما تخشى حركة الشعوب. ففى منطقتنا مثلا: كان سقوط نظام صدام حسين على النحو المخزى الذى عايشناه درسا لكل من تسول له نفسه من الحكام أو النظم العربية أن يعترض على الإدارة الأمريكية. ولذلك لم تشغل أمريكا نفسها بالقادة وإنما اتجهت بكليتها إلى الشعوب، فأنشأت - لأول مرة- قطاعاً فى وزارة الخارجية يعرف باسم قطاع دبلوماسية العلاقات العامة، رصدت له ميزانية مبدئية قدرها ٦٠٠ مليون دولار، لتجميل وجه أمريكا القبيح وتقليص مساحة الكراهية التى امتدت دوائرها لتشمل القاصى والدانى، ليس فقط فى منطقتنا العربية وإنما فى العالم أجمع كما أطلقت فى منطقتنا"راديو سوا" وفضائية "الحرة"ومجلة أسبوعية باسم"هاى"، وتمول جرائد يومية وأسبوعية كثيرة فى العالم العربى، بهدف ترويج ما تسميه "القيم الجديدة". والصحيح أنها تريد أن تصل إلى "العقول لتنفخ فيها من روحها حتى تسبح بحمد الأمريكان، وترى عيوبهم مزايا وعدوانهم واحتلالهم لبلادنا حلالا زلالا!!.

□ ولتفصيل وتوضيح ما سبق، اسمحوا لى أن أذكر عدة وقائع تعكس - بالدليل القاطع- سطوة الميديا وقدرتها على تزييف الحقائق، وإحداث انقلاب شامل فى منظومة القيم:

- **الواقعة الأولى** مكانها العاصمة الفرنسية (باريس) وبطلها طفل فى السنة الخامسة بالمرحلة الابتدائية، فوجئ بأن زملائه فى المدرسة يستقبلونه ذات صباح بهتاف يقول: الإرهابى وصل.. الإرهابى وصل! وارتفع الهتاف مدويا فى اليوم الثانى ثم الثالث فوقع الطفل فى نوبة يأس وإحباط فاضطر والده إلى الذهاب إلى المدرسة لاستيضاح الأمر، فشرحت له الأخصائية الاجتماعية المشكلة التى تبين أنها

نابعة من التليفزيون الذى لا يكف عن الحديث عن الإرهاب مقرونا بالإسلام. ولأن الولد اسمه إسلام (وهو ابن لأب مصرى مغترب) فلقد هتف الصغار من قبيل المزاح بالطبع -باسم الإرهابى بدلا من إسلام..

– **الواقعة الثانية** مكانها فى بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبى، عندما بث التلفزيون البلجيكى بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعدة أيام شريطا لحادث "السحل" الذى تعرضت له جثث جنود أمريكيين على أيدى صوماليين. وأثناء العرض كان الآذان يصدر من مئذنة بعيدة، وكانت الرسالة أن هذا "الفحش" يحدث فى دولة إسلامية، بما يعنى أن الإسلام دين البربرية!!.

– **الواقعة الثالثة** جرت فى باريس لسيدة مصرية كانت تبحث عن عمل، وعندما وجدت إعلاناً صغيراً فى جريدة خدمية موعداً مع صاحبته، وبعد أن طرقت الباب لعدة مرات فوجئت بالبوليس يلقى القبض عليها ويقتادها للتحقيق. وتبين أن صاحبة البيت عندما أطلت من ثقب الباب ارتعدت فرائصها خوفاً من السيدة التى ظنتها "إرهابية" لا لشئ إلا لأنها ترتدى "الفولار"، واعترفت السيدة الفرنسية أن التليفزيون يتحدث كثيرا عن المرتديات للحجاب ويصورهن إرهابيات مما جعلها تظن أن هذه السيدة منخرطة – ولا شك فى تنظيم القاعدة.

كل هذه وقائع تؤكد أن الميديا تعيد صياغة العالم بالشكل الذى يريده صاحب المعلومة.

ولأن واشنطن تبنى استراتيجيتها الراهنة على ما يسمى بالحرب على الإرهاب فمن الطبيعى أن تستخدم وسائل الميديا لفرض سياسة "تقعيد العالم" بمعنى تصويره وكأنه بات مستهدفا من تنظيم القاعدة.

ولم يعد خافيا أن أمريكا هى مصدر الأصوليين فى العالم وهى التى نشأ وترعرع فى ربوعها أسامة بن لادن ورفاقه، وعندما انتهت مهمته بانسحاب الروس من أفغانستان، انقلب السحر على الساحر. كذلك لو سألنا أنفسنا أين الإرهابى المصرى

عمر عبد الرحمن ومن الذى سهل له السفر إلى أمريكا انطلاقا من السودان لعرفنا أننا أمام دولة كبرى هى أمريكا تلعب فى براعة بالميديا كيفما تريد.

وما دمنا نتحدث عن سطوة الميديا وتأثيرها البالغ على منظومة القيم، دعونا ننتقل إلى مرحلة أكبر من التخصيص لنلمس وقائع تحدث بين ظهرانينا داخل مجتمعنا المصرى ومنها ما يلى:

– الضجة الإعلامية التى صاحبت مرض وموت الفنان أحمد ذكى، والجنازة المهيبة التى ساعدت الميديا فى حشدها عبر الأخبار المتلاحقة التى كانت تبثها أثناء الليل وأطراف النهار بينما رحل فى صمت – أشبه بصمت القبور – رائد جليل هو الدكتور شوقى ضيف، وهو أمر غير مبرر اللهم إلا إذا كان سلم القيم المجتمعية قد انقلب رأسا على عقب، وهو ما يبدو أنه حدث بالفعل.

– الزخم الإعلامى (الزائد عن الحد) الذى دار ولا يزال حول قضية فنان شاب هو أحمد الفيشاوى، وعارضة أزياء تدعى هند الحناوى، وتصويره على انه قضية مجتمعية بالدرجة الأولى، مع إعطائه مسحة سياسية. والهدف من هذا الزخم الدفع فى اتجاه إعادة النظر فى قيم المجتمع التى أصبحت من وجهة النظر هذه، بالية، وقد آن الأوان أن نأخذ بالقيم الجديدة القادمة من أمريكا.

– بمناسبة مرور مائة عام على رحيل الإمام محمد عبده الذى كان يوصف فى عهده بعبقرى الإصلاح والتعليم، اتجه أحد الباحثين إلى الشركة الإلكترونية ليجمع (مادة علمية) عن الرجل، فلم يجد سوى بضعة أسطر فى مقابل صفحات تلو الصفحات حول راقصة تشترك مع محمد عبده فى الاسم الثانى هى فيفى عبده.

وإذا ما نظرنا إلى "النت" كقناة إعلامية لوضعنا يدنا على قلوبنا خوفا وحسرة لكل ما أصاب حياتنا الثقافية من أمراض، فالغث يملأ الساحة، أما ما ينفع الناس لا وجود له إلا أحيانا وعلى استحياء.

وإذا كنتم فى حاجة إلى أمثلة أخرى فالجعبة ممتلئة وفيها:

— عباس العقاد الشارع الكائن فى مدينة نصر أكثر شهرة من عباس العقاد الكاتب والمفكر.

— طه حسن لا يعرفه إلا القليلون، ففى إحدى كليات جامعة الأزهر عندما سأل أستاذ الطلبة ذات مرة عمن يعرف طه حسين أجاب أحدهم بقوله: أنه مؤلف فيلم دعاء الكروان!.

وهكذا يجهل الأزهريون اليوم أزهريا أصيلا هو طه حسين، ويختزلون مؤلفاته الثمانية والخمسين فى مجرد فيلم مأخوذ عن قصته الشهيرة دعاء الكروان.

— تعرف الأجواء الصحفية حربا هى حرب المصطلحات بين العرب وإسرائيل وللأسف يحقق فيها الإسرائيليون نجاحا باهرا لأن الميديا التى يمتلكها اليهود فى كل مكان فى أوروبا وأمريكا تروج للمصطلحات الإسرائيلية ومنها الحديث عن الانتحاريين وليس الاستشهاديين، والمستوطنات بدلا من المستعمرات، وأورشليم بدلا من القدس، والإرهابيون بدلا من المقاومين وهكذا.

— ولا ننسى أيضا الجريمة التى ترتكب فى حق اللغة العربية ليس فقط فى الأخطاء اللغوية والنحوية التى يقع فيها المذيعون والمذيعات فى كل لحظة، ولكن أيضا من خلال تسليط الضوء بكثافة على عمل بعض الأدعياء الذين يطعنون فى عبقرية اللغة العربية ويصورونها على أنها لغة تراثية يجب أن توضع فى المتحف كحال اللغة اللاتينية. وهى جريمة مزدوجة فى حق اللغة والدين والأجيال العربية المتعاقبة.

يبقى أخيرا أن نذكر حقيقتين: الأولى: إن من يملك الميديا يملك القدرة على قيادة العالم فى الوجهة التى يريد. ولقد فطن اليهود إلى هذا الأمر فلا تكاد تخلو مؤسسة إعلامية من عنصر يهودى، ففى فرنسا يسيطرون على ٨٥٪ من وسائل

الميديا، أما فى أمريكا فلقد اخترق رأس المال اليهودى جميع المؤسسات وبات صاحب الكلمة الأولى فى كل ما يصور إعلاميا فى بلاد العم سام. الحقيقة الثانية: أن تلاعب الميديا هو بمعنى ما تلاعب بالديمقراطية. فبرلسكونى رئيس وزراء إيطاليا السابق رجى كما يعرف الجميع دموى، وقد فاز برئاسة الحكومة لأنه يملك كل وسائل الميديا وفرض صورته واجندته على الناخب الإيطالى. وفى ذات السياق، ينسب للرئيس الفرنسى الراحل فرنسوا ميتران قوله: أنه لم يرشح إدوارد بالادور رئيسا لحكومة فرنسا، وإنما رشحته وسائل الميديا، فى إشارة إلى المداد الكثير الذى سأل حول شخص بالادور ومميزاته، وما قام به من أعمال أثناء تولية منصب وزير المالية.

بكلمة أخيرة: إننا جميعا على اختلاف مشاربنا الثقافية (ضحايا الميديا) حيث نسلم لها طواعية قيادة أمرنا، ففى المساء يعود كل منا إلى بيته ويبحث على الفور عن الريموت كنترول ليدير جهاز التليفزيون مسلما نفسه عن طيب خاطر لهذه الفضائية أو تلك. هذا عن أمرنا. أما عن أمر أولادنا فالمسألة أكثر تعقيدا فلقد جئنا بهم إلى الحياة لتتولى الميديا (بكافة أنواعها) تربيتهم نيابة عنا!!.

بين السياسة والإعلام:

.. لا توجد فواصل كبيرة (أو فروق عريضة) بين السياسة والإعلام، فالثابت أن التداخل بينهما مؤكد إلى حد أن البعض يعتبر "أي سياسي و بالضرورة إعلامي، وكذلك مهنة الإعلام طريقها مفتوح –دون حواجز– على السياسة والسياسيين.

ولاشك أن الذاكرة الإعلامية (الدولية) تسعفنا بنماذج تؤكد هذه الصلة القوية بين السياسية والإعلام، فالرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران قد عمل في فترة من حياته رئيسا لتحرير مجلة نسائية شهيرة لا تزال تصدر إلى الآن وهي مجلة مدام لوفيجاروا والمهتمون بالصلات والوشائج التي تربط رجال السياسة والإعلام يعرفون جيدا أن بریاکوف أحد أشهر رؤساء الوزارة في روسيا كان يعمل

مديرا لوكالة الأنباء الروسية في القاهرة، ولذلك كان يجيد اللغة العربية إجادة تامة.

أيا كان الأمر فتقاطع السياسة بالإعلام أو العكس ليس ادعاء أو افتعالا، كذلك عندما ينفرد الإعلام انفرادا مسموعا ومرئيا، في اتجاه عكس ذلك الذي تسير فيه السياسة، فإن ذلك يعتبر شكلا من أشكال الخلل، ولا يستقيم هذا الحال مع أولئك الذين يرون في هذا التناقض صورة من صور حرية التعبير، لأن الإعلام في أي منظومة سياسية في العالم هو -في التحليل النهائي- أداة هذه المنظومة والمعبر عنها.. لذلك عندما لا نجد مفردات أي عملية سياسية على صفحة جريدة أو شاشة أو عبر الأثير، فهذا أكبر دليل على وجود خلل ما في العملية الإعلامية برمتها.. والإنصاف وحده يقضي بالقول إن الحراك السياسي والاجتماعي الذي تعيشه مصر في العقدين الأخيرين على وجه الدقة قد خلق مناخات سياسية وإعلامية غير مسبوقة. وصور للبعض أوهاما من نوع ما، جعلته يتحدث عم يراه (أو ينقله عن الآخرين) ناسيا - ربما عن عمد - أن واجبه الأول هو أن ينقل إلينا وجهة نظر البلد الذي يتحدث باسمه أو يصدر فيه! ولكي تتضح فكرتي بوسعي أن أسوق أكثر من مثال.. الأول هو النجاح العظيم الذي حققته الدبلوماسية المصرية في مؤتمر مراجعة معاهدة خطر الانتشار النووي الذي شهدت نيويورك قبل أسابيع، وتمكنت فيه مصر - لأول مرة - أن تجعل المجتمع الدولي يدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة، وأن تخضع المفاعلات النووية الإسرائيلية للتفتيش من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والحق إننا لو حاولنا أن نقرأ شيئا عن هذا الانتصار الدبلوماسي المصري الساحق على صفحات الجرائد المصرية (قومية ومستقلة وحزبية) لما وجدنا إلا النذر اليسير، وكأن مصر لم تفعل شيئا وكأن دبلوماسيتها كانت تعبث طوال أيام المؤتمر. أو كأن الخارجية المصرية لم تفعل ما يستحق الذكر وفي ظني أن هذا التجاهل الإعلامي لفوز "ساحق ماحق" من هذا النوع هو جريمة يرتكبها الإعلام في حق

الدبلوماسية المصرية التي يعرف يسبقها في هذا المجال القاصي والداني.. إلا الأقلام المصرية التي لم يلتفت منها إلا القلة القليلة.

مثال آخر يبرز هذا التناقض الذي يعيشه الإعلام المصري فيجعله يتجاهل عن عمد الخط السياسي العام للدولة فكلنا يعرف على سبيل المثال– أن مصر الرسمية قد أكدت مرارا وتكرارا –ولا تزال تؤكد – رفضها لمعالجة ملف إيران النووي بالحرب أو بالقوة العسكرية، ليس فقط لأن ذلك سوف يضر بالمنطقة ومصالح شعوبها ضررا بالغا، ولكن أيضا لأن إيران دولة جارة، وإسلامية، فضلا عن أن إسرائيل تملك سلاحا نوويا – فعليا وليس محتملا كحال إيران – لكن المجتمع الدولي يكيل بمكيالين، فيرى في إيران شيطانا مريدا، بينما يرى إسرائيل بردا وسلاما.

أقول: إن هذا الموقف قد أعلنته مصر في أكثر من مناسبة سواء على لسان رأس النظام أو على لسان وزير الخارجية، وكان الطبيعي أن يشرح الإعلام المصري وجهة النظر المصرية، مرجحا خيار الحوار والدبلوماسية، على خيار الحرب والمواجهة العسكرية، لكن ما حدث للأسف الشديد هو أن الإعلام تناسي حتى لا نقول تجاهل الموقف المصري، وشرع يروج لوجهة النظر الأمريكية والأوروبية، فيتحدث عن خطة واشنطن في تهيئة الأرض في منطقة الشرق الأوسط للحرب ضد إيران.. ويسرف في وصف الخسائر والدمار الذي سيلحق بإيران.. وكأنه يريد أن يقول إن ثمن معارضة أمريكا أو الاختلاف معها سيكون باهظ الثمن!

ليلقي بذلك الخوف والفزع في قلوب كل الرافضين للجبروت الأمريكي والمتمسكين بالروح الوطنية العالية في بلدانهم!

الغريب والعجيب أن ما ينقله إعلامنا – بمختلف أطيافه يدخل ضمن الدعاية المغرضة لصالح أمريكا، لأن بعض الصحف المصرية التي تتحدث ليل نهار عن إيران بأن من الصعب التفريق بينها وبين الصحف الأمريكية.. وإذا علمنا أن ما يذكره الإعلام الأمريكي – في هذا الخصوص – يتفق مع السياسة الأمريكية التي

تريد قهر إيران وتتصيد لها الأخطاء، ولا تتورع عن التحرش بها سياسيا واقتصاديا.. فإن السؤال التالي يطرح نفسه بقوة: إذا كانت السياسة المصرية لا تنسج على منوال الحرب والعسكرة، ونرى أن الحوار الدبلوماسي هو الأداة المثلي لحل هذه الأزمة، فلماذا يتجاهل إعلامنا ذلك ويسير في نفس الطريق الذي يسير فيه الإعلام الأمريكي والأوروبي.

بكلمة أخرى: لمصلحة من هذا التناقض؟!

المثال الثالث الذي عانى منه الكثيرون هو اللهجة التي تحدث بها الإعلام المصري أثناء معالجته لأزمة مياه النيل والتي لم تخل من وعد ووعيد وتهديد.. إلى حد أن بعض الأقلام قد دعت إلى تجريد السلاح والتعبئة الشاملة تمهيدا لإعلان الحرب على دول المنابع. والغريب أن الموقف الرسمي المصري لم يكن كذلك. وإنما كان ولايزال ينادي بالحوار والطرق الدبلوماسية.

يبقى أن نذكر أن حرية التعبير، وإصرار رأس النظام في مصر على ألا يكسر كلمة، لا يمكن أن يكون مبررا لشطحات إعلامية تضر بالسياسية المصرية والعربية، وتضيع معها الحقوق التي ناضلت من أجلها أجيال ودفعت أرواحها ثمنا لها.